مؤقت

مجلـــس الأمـــن

السنة التاسعة والأربعون

الجلسة ٣٤٧٧

الخميس، ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ الساعة ١٥/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد باكوراموتسا	(رواندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	اسبانيا	السيد يانييز بارنويفو
	باكستان	السيد ماركر
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	جيبوتي	السيد علهاي
	الصين	السيد لي جاوشنغ
	عمان	السيد السمين
	فرنسا	السيد ميريميه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد إندرفورث

جدول الأعمال

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1994/1376)
رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1994/1395)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع الى مرفق المحضر.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أنغولا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا (S/1994/1376)

رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/1994/1395)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل أنغولا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذا الممثل للاشتراك في المناقشة دون أن يكون له الحق في التصويت وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): نيابة عن المجلس، أرحب بوزير العلاقات الخارجية لأنغولا وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد دي مورا مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، الوثيقة S/1994/1376، ورسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، وواردة في الوثيقة S/1994/1395. معروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1994/1396، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال المشاورات السابقة للمجلس.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق الأخرى التالية: S/1994/1391، رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة يحيل بها نص رسالة مؤرخة ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة من رئيس جمهورية أنغولا إلى الأمين العام؛ و S/1994/1394، رسالة مؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لمالي لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص رسالة موجهة من رئيس جمهورية مالي إلى الأمين العام.

والآن أعطي الكلمة للمتكلم الأول، وزير العلاقات الخارجية لأنغولا، سعادة السيد فينانشيو دي مورا.

السيد دي مورا (أنغولا) (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): يسرني أيما سرور أن أخاطب المجلس في هذا الوقت، حيث يسود الهدوء الحالة في أنغولا.

وأود أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، نيابة عن حكومة جمهورية أنغولا وبالأصالة عن نفسي، بمناسبة تقلدكم هذا الشهر رئاسة هذه الهيئة الهامة التي ستتناول اليوم مرة أخرى الحالة في أنغولا.

وأتقدم بالتهانئ إلى السفيرة مادلين ألبرايت، على جهودها الجهيدة في الشهر الماضي.

كما أود أن أكرر الإعراب عن تقديرنا لجهود الأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، التي توجت بالتوقيع على بروتوكول لوساكا للسلم في أنغولا.

ونود بصفة خاصة إبراز أداء الممثل الخاص للأمين العام، السيد آليون بلوندان بيي، الذي بفضل خبرته الدبلوماسية وحكمته وصبره توجت بالنجاح عملية التفاوض في لوساكا بعد ١٢ شهرا من مفاوضات معقدة صعبة. وطوال عملية التفاوض تحلى السيد بيي بروح الحياد والحزم وإنكار الذات اللازمة لإبرام بروتوكول لوساكا، وأثبت معرفته الشاملة بالحالة في افريقيا وبالطبائع الخاصة للأنغوليين. ونود هنا أن نشيد إشادة

خالصة بالسيد بيي، الذي مثل تمثيلا حسنا جدا الأمين العام، وبصورة ضمنية هذا المجلس، ونحن نشجعه على السير بنفس الدينامية في المرحلة الحالية من تنفيذ بروتوكول لوساكا.

كما نعبر عن امتناننا للدول المراقبة الثلاث الاتحاد الروسي والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية- على إسهامها الهام في عمل الطرفين الأنغوليين والسيد بيي بغية التوصل إلى توافق في الآراء في لوساكا.

وأخيرا، أود أن أعبر عن امتنان أنغولا، حكومة وشعبا، لحكومة زامبيا، وخاصة الرئيس فريدريك شيلوبا، على استضافته في بلده طوال أكثر من عام مفاوضات السلام لأنغولا وعلى إسهامه - برصانة ولكن بفعالية - في نجاح عملية التفاوض.

إن العملية التفاوضية الرامية إلى استعادة السلم في أنغولا كانت، كما ندرك جميعا، طويلة وصعبة ومعقدة. وإذا ما نظرنا إلى الوراء، سنتذكر أنه كانت هناك محاولات مختلفة لحل الصراع الأنغولي سلميا. ويكفينا أن نشير فحسب إلى الاجتماعات التي عقدت في ناكورو ومونباسا في كينيا، وفي ألغور في البرتغال، وفي غباغدوليت في زائير، وبيسيسي في البرتغال، وفي ناميبي في أنغولا، وفي أديس أبابا في اثيوبيا، وفي أبيدجان في كوت ديفوار، وأخيرا في لوساكا في زامبيا. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومة والمجتمع الدولي الذي مثله مجلس الأمن، فإن الوفاء برغبة الشعب الأنغولي في العيش بسلام لا يبدو محتملا إلا الآن.

منذ ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر يقول الأنغوليون "لا" لاستمرار الحرب المدمرة التي أودت بحياة مئات الآلاف من الناس، وأقعدت آلاف الأشخاص وسببت بتشريد ما يزيد على ٣ ملايين نسمة، وأوجدت آلاف اللاجئين واليتامى، ودمرت أجزاء كبيرة من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

لقد استرعت حكومتي باستمرار انتباه المجتمع الدولي، ولاسيما مجلس الأمن، للخطر على عملية السلم من جراء المحاولات الرامية إلى فرض صيغ غير واقعية كانت تتجاهل كليا نتائج الانتخابات، واتفاقات بيسيسي، وقرارات المجلس عن عملية السلم.

لقد أدت تلك المحاولات بمجلس الأمن إلى القيام، لأول مرة في تاريخه، بفرض حظر السلاح والوقود على منظمة سياسية - عسكرية، وإلى التهديد بفرض جزاءات أخرى إذا لم تبد المنظمة رغبة في التفاوض. وكان لذلك التدبير، من منظورنا، أثر إيجابي بالفعل، لأنه عجل العملية التفاوضية، وأحبط أساليب التأخير الأخرى.

وبسبب الضغط الذي مارسه مجلس الأمن، أجبر الذين يؤمنون بالحرب خيارا لحل النزاعات السياسية على المضي في سبيل الحوار الذي تغلب على قوة السلاح. والآن، لدينا اتفاق موقع، وهو الاتفاق الذي يجب تنفيذه والتقيد به على نحو صارم. ونحن هنا اليوم، بالنيابة عن حكومتنا، لنعيد تأكيد ذلك.

إن مفاوضات لوساكا أكدت مجددا ما تقوله حكومة أنغولا دائما، عنيت أنه لم يكن يوجد حل عسكري للأزمة التي أعقبت الانتخابات في أنغولا، وأنه لا بد من حماية الديمقراطية، وأنه يتعين إيجاد حل عادل، وهو الحل الذي يأخذ بعين الاعتبار نتائج الانتخابات ويفضي إلى تهيئة ظروف لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية. ومع أخذ هذا الهدف بعين الاعتبار، أظهرت حكومة أنغولا مرونة كبيرة وقدمت تنازلات عديدة. فلقد وافقنا على التفاوض، على الرغم من أن أجزاء من أرضنا الوطنية كانت لا تزال محتلة بصورة غير شرعية. بالإضافة إلى ذلك، وافقنا على توسيع مشاركة يونيتا في الحكومة على جميع المستويات، في ظل ظروف سلمية.

إن تلك الايماءات وغيرها من الايماءات التي تتصف بالمرونة، والتي شهد المجلس عليها، أصبحت عوامل هامة عجلت العملية التفاوضية التي توجت يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بالتوقيع على بروتوكول لوساكا بين الحكومة ويونيتا.

واتفاق لوساكا يمثل بداية مرحلة حاسمة من الحل النهائي للصراع الداخلي في أنغولا، ميحا فرصة فريدة من نوعها للقضاء تماما على خطر العودة إلى الحرب. وهو كذلك يمهد السبيل أمام عمل المؤسسات الديمقراطية بصورة طبيعية، بمعزل عن الأحزاب السياسية المسلحة، مثل أي مجتمع ديمقراطي آخر في العالم المتحضر.

ومن الأهمية بمكان التأكيد على أن بروتوكول لوساكا، وبما هو أبعد من كونه التزاما بالشعب الأنغولي والمجتمع الدولي، يلقي على عاتقنا، بوصفنا أنغوليين، واجبا سياسيا وقانونيا ومعنويا يقضي بالتخلي، بصورة تامة وإلى الأبد، عن لغة المواجهة المسلحة كل خلافاتنا. والتوقيع على بروتوكول لوساكا يعني أيضا الامتثال لقوانين أنغولا ولمؤسسات البلد الديمقراطية على أساس المساواة مع جميع الأحزاب السياسية الأخرى في مجتمع أنغولي متعدد الأحزاب.

إن التنفيذ الصارم لتلك المبادئ سيهيئ الظروف المعينة الضرورية لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية، ويفضي إلى الاستقرار السياسي والانتعاش الاقتصادي في بلدنا. وحكومة أنغولا ملتزمة التزاما عميقا بالسعي إلى تحقيق تلك الأهداف ونريد أن نعتقد بأن يونيتا تعمل أيضا بنفس الروح، ولا سيما بما تقوم به عمليا من أفعال.

إن المرحلة الراهنة من تنفيذ بروتوكول لوساكا تتطلب من المجتمع الدولي، ومن مجلس الأمن بصورة خاصة، موقفا ثابتا وغير منحاز، دون أن يغرب عن البال حقيقة أن أنغولا وحكومتها عضو في ذلك المجتمع الدولي. والتجربة الماضية تتطلب منا بالغ الوعي إذا أردنا أن نتجنب تجدد الأخطاء والحالات الشاذة التي نشأت في الماضي، مثل توزيع السلاح والذخيرة دون رقابة الأمر الذي أفضى بيونيتا إلى تكديس ترسانات هائلة من الأسلحة داخل مدننا.

وكما قال الرئيس خوسي ادواردو دوس سانتوس:

"يجب على الحكومة والأمم المتحدة أن تتحملا هذه المرة المسؤولية الملقاة على عاتقهما على نحو متماسك وفعال، وأن يكون في وسعهما منع الانتهاكات المتعمدة، وإعادة إرساء القانون على نحو قوي في حال حدوث أي انتهاكات لاتفاقات السلم".

ويتحتم على المجتمع الدولي أن يكون حذرا، ولا يسمح باستعمال أية أعذار جديدة، تحت أي ظرف، لإعاقة التنفيذ الصارم لانسحاب جميع قوات يونيتا، وإيوائها في ثكنات، وتجريدها من السلاح، ودمجها في الجيش الوطني، واتباع ذلك بحل أية قوات إضافية.

وثمة عامل حاسم لنجاح عملية السلم في أنغولا يتمثل في تهيئة ظروف محددة لتنفيذ الاتفاقات. وتحقيقا لهذا الغرض، نطالب بإنشاء آلية مناسبة للأمم المتحدة في أنغولا تعنى بوجه خاص بالإمدادات والقوات العسكرية التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا، وتكون لها القدرة الفعالة على الإشراف الصارم على وقف إطلاق النار وسحب قوات يونيتا وإيوائها ونزع سلاحها وتسريحها. إن إقامة شبكة كافية من الإمدادات والثكنات المؤقتة والنقل والمواصلات لتغطي هذه العملية أمر بالغ الأهمية للتنفيذ الناجح لبروتوكول لوساكا.

ونعتبر أن الطريقة الوحيدة لتشجيع القوات المسرحة على ترك الحرب وإعادة اندماج أفرادها في الحياة المدنية تتمثل في وضع برامج لإعادة الاندماج الاجتماعي. وتحقيقا لهذا الهدف، فمن الأهمية بمكان للمجتمع الدولي أن يدعم ماليا وبأشكال أخرى حكومة انغولا، التي ستواجه مع الأمم المتحدة مهمة ضخمة ومعقدة يجب عليها أن تجهد في إنجازها وذلك بتنفيذ بروتوكول لوساكا.

ومع إننا على يقين بأن التنفيذ الناجح لاتفاقات لوساكا سيعتمد في نهاية المطاف على إرادة سياسية قوية وعلى حسن نوايا الموقعين، فمن الصحيح كذلك أن الأمم المتحدة تملك الوسائل الكافية لتثبيط همة الذين قد يرغبون في التصرف بطريقة مناقضة، كما دللت على ذلك القرارات المتعددة التي اعتمدت خلال العامين الماضيين من قبل مجلس الأمن.

لقد تابع المجلس عن كثب التفاوض بشأن عملية السلم في أنغولا، وكرس المجلس عشرات الجلسات الرسمية وغير الرسمية لها. واعتمد ١٦ قرارا بتوافق الآراء بشأن هذه المسألة. وهذا بحد ذاته يدل على التزام المجلس، ويبين أيضا حجم وتعقد العملية الانغولية. وهذا الإجراء اتخذه مجلس الأمن لمساعدة شعب أنغولا على التوصل إلى وسيلة لإنهاء الحرب. ومما سيكون مدعاة للارتياح معرفة أن جهود المجلس، من الآن فصاعدا، سوف تتجه إلى مساعدة الانغوليين على صون عملية السلم وتعزيزها وإعادة بناء البلاد. وبإمكان البلدان الممثلة هنا أن تضطلع أيضا بدور هام جدا في هذه العملية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف. وفي هذا الإطار، سيمثل الوزع الفوري لقوات عملية الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا إسهاما

هاما في تعزيز السلم وسيحول دون تعريض هذه الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشق النفس للخطر أو الانتهاك.

وتشعر حكومة بلادي بالقلق إزاء حقيقة أن التلكؤ المفرط في الفترة ما بين توقيع الاتفاق ودخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ، ووصول الطلائع الأولى من ذوي القبعات الزرق، كما نص على ذلك مشروع قرار اليوم، قد يعرض للخطر تنفيذ الجدول الزمني للمراحل المختلفة من الاتفاق. إن بعثة الأمم المتحدة الثالثة ستصبح واقعا في أنغولا بعد أربعة أو ستة شهور فقط من اعتماد مشروع قرار اليوم.

ونتيجة لذلك، نعتبر وزع مراقبي الأمم المتحدة في جميع أرجاء الأراضي الانغولية، وقبل كل شيء في أكثر المناطق حساسية - بما في ذلك تلك التي ما زالت خاضعة لسيطرة يونيتا - مسألة تتسم بالعجالة، وذلك بغية ضمان التنفيذ الفعال لبروتوكول لوساكا. ونؤكد أنه، بالرغم من أن ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية قد تم تجديدها حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، فإن تكوين بعثة السلم الجديدة، بعثة الأمم المتحدة الثالثة، وتحديد ولايتها ووزعها - والتي تعارض حكومة بلادي أن تنضم إليها فرق من البلدان التي كانت متورطة في الصراع الانغولي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة - ينبغي أن تتم قبل نهاية هذه الفترة، حالما تتهيأ الظروف في الميدان لبدء وزعها التدريجي.

إن وقف إطلاق النار أصبح منذ دخوله حيز النفاذ شرعيا، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، حقيقة واقعة في انغولا، بصورة عامة. وإن إعادة تعيين مراقبي بعثة الأمم المتحدة الثانية في مدن هوامبو ولوينا وميمونغ وسوريمو وأويجي يؤكد هذه الحقيقة. وفي الوقت نفسه، فإن وجود وفد من يونيتا في العاصمة الانغولية منذ الأحد الماضي كجزء من اللجنة المشتركة يضفي مزيدا من الثقة في نجاح العملية الانغولية.

إن الصراع الدموي والطويل ترك ندوبا غائرة في حياة الشعب الانغولي، والعديد من هذه الندوب لن يبرأ. غير أننا ندرك أن روح التسامح الجم، الخالي من مشاعر الامتعاض وأعمال الحقد والانتقام، ستسمح لنا بتجنب الصراعات الجديدة وتضمن استقرار بلادنا. وتحقيقا لهذا الهدف، وافق البرلمان الانغولي مؤخرا على قانون يمنح العفو العام عن جميع الجرائم التي ارتكبت ضد الأمن الداخلي للدولة والجرائم الأخرى المتصلة بذلك المرتكبة في سياق الصراع العسكري الذي نشب في فترة ما بعد الانتخابات.

هذا التدبير، إلى جانب الضمانات القانونية المرتبطة به، سيسهم إسهاما كبيرا في تعزيز الثقة المتبادلة. وبالتالي فإن إعادة إرساء إدارة الدولة في المناطق التي كانت في السابق محتلة بشكل غير قانوني، وقيام مؤسسات الدولة على جميع المستويات بوظائفها العادية، سيكونان ضمانا هاما لحماية واحترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين كافة.

وجمهورية أنغولا، لكونها دولة يحكمها القانون، ستستمر في حرصها على السماح لكل القوى السياسية، بما فيها يونيتا، بأن تباشر أنشطتها وفقا للدستور والقوانين الأخرى السارية في البلاد.

إن الحالة الإنسانية في بلادي لا تزال محفوفة بالخطر بسبب النتائج المأساوية الناجمة عن الحرب، على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة والوكالات الإنسانية الدولية.

والآن، وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، تواجه الحكومة تحديات رئيسية في المجال الاجتماعي والانساني: إعادة اندماج الزائد من قوات يونيتا بعد التسريح في المجتمع، والدعم المتعدد الأوجه لملايين المشردين واللاجئين العائدين إلى ديارهم، وإعادة تعمير البنى الأساسية ونزع السلاح - ضمن جملة أمور. ونأمل أن نحظى بدعم المجتمع الدولي المتواصل ونحن نواجه هذه المهام.

هذه العملية واسعة في نطاقها حيث أنها لن تستبعد أفراد يونيتا والأحزاب السياسية الأخرى على جميع المستويات، والذين سيتعين على الحكومة أن تكرس لهم اهتماما خاصا في سياق المصالحة الوطنية الحقة. وبالتالي فإننا لا نعتزم أن نوجد أسبابا للاستياء والتذمر، قد تؤدي إلى إشاعة الفوضى. ونعتقد أننا لا يمكن أن نضمن النهاية الأكيدة للحرب في انغولا، والتنفيذ الناجح لاتفاقات السلم التي توصلنا إليها بشق الأنفس، إلا بوضع هذه الجوانب في الاعتبار.

إن المرحلة المقبلة لعملية السلم تتطلب جهودا مضاعفة من أجل تعبئة الموارد المالية التي تعد شرطا

لا غنى عنه للتغلب على الصعوبات التي نواجهها الآن. وفي ظل الظروف الراهنة، لا تستطيع الحكومة أن تتحمل هذا العبء الثقيل وحدها. لذا فإن المجتمع الدولي مدعو إلى تقديم إسهامه النشط، مثلما فعل إبان فترة الأعمال العدائية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى وكالات الأمم المتحدة وحكومات العالم أجمع، وبخاصة الحكومات الممثلة هنا، والمنظمات غير الحكومية، على الدعم السخي الذي قُدم لشعب أنغولا المحتاج، وأثني على كل من يشاركون في عمليات المساعدة الإنسانية، معرضين حياتهم للخطر في معظم الأحيان.

لقد فتح لنا بروتوكول لوساكا صفحة جديدة وهامة في تاريخ أنغولا، ويجب علينا أن نبذل قصارانا حتى لا يواجه نفس المصير الذي واجهته مقترحات السلم السابقة.

وستواصل الحكومة العمل بحسن نية، ولن تتوقف عن جهودها، إلى أن يتحقق السلم والاستقرار والديمقراطية الحقة في انغولا.

ختاما، من واجبي أن أعرب مرة أخرى عن تقديري وتقدير حكومتي للعمل الشاق والفعال الذي اضطلع به أعضاء مجلس الأمن بشأن مسألة الصراع الانغولي، وعلى وجه الخصوص جهود من كافحوا أكثر من غيرها من أجل تحليل الحقائق في انغولا بمزيد من الفهم والشفافية.

وأود أيضا أن أثني على أعضاء المجلس للعمل الذي اضطلعوا به من أجل صياغة مشروع القرار الذي سيعتمد اليوم. وسنعول دائما على حكمتهم إلى حين التوصل إلى حل نهائي للصراع في انغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر وزير خارجية انغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى المجلس وإلي شخصيا.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبدأ بالإعراب عن ترحيبي الحار بالسيد فينانسيو دي مورا وزير خارجية أنغولا الذي نشكره جزيل الشكر على البيان البالغ الأهمية الذي أدلى به أمام المجلس.

في الآونة الأخيرة استجدت على الحالة في أنغولا تطورات ملموسة كان أهمها توقيع بروتوكول لوساكا الذي انطلق من اتفاقات السلم. إننا نرحب بهذا التطور ونرجو أن يلتزم طرفا البروتوكول التزاما تاما وأمينا بتنفيذ أحكامه خدمة للمصالح العليا للوفاق الوطني والسلم والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد. ونيجيريا بوصفها بلدا شارك بنشاط في تشجيع التسوية السلمية للصراع الأنغولي، لا يسعها إلا أن تعرب عن سرورها وارتياحها لإبرام هذا البروتوكول الذي يمثل، في رأينا، تدبيرا رئيسيا من تدابير بناء الثقة بين الطرفين.

وفي هذا الصدد، يثني وفدي بكل إخلاص على العمل الممتاز الذي أنجزه السفير بلوندان بيي، الممثل الخاص للأمين العام، وكبير المراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. ومع الإشادة بالأمم المتحدة على الجهود التي بذلتها بلا كلل في النهوض بعملية السلم في انغولا، نود أيضا أن نسجل أن موظفي الأمم المتحدة تعين عليهم أن يعملوا في ظل ظروف بالغة الصعوبة، ومع ذلك، نود أن نحث على الإبقاء على وجود الأمم المتحدة وتعزيزه، لأن توقيع بروتوكول لوساكا يمثل خطوة هامة أولى في المسيرة نحو بناء السلم الدائم في انغولا.

مشروع القرار قيد النظر يعبر عن الوضع الراهن في أنغولا، ويتوقع دورا مقبلا للأمم المتحدة في فترة بناء السلم بعد انتهاء الصراع، توقعا لأن يظل وقف إطلاق النار الحالي ساريا في جميع أنحاء البلاد. ويرى وفدي، في هذا الصدد، أن الوزع الكامل لأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا مع إعادة قوامها إلى مستواه الأصلي ليس ملائما فحسب، بل إنه أيضا دليل ملموس على عزم الأمم المتحدة على مواصلة تقديم مساعدتها قدر المستطاع. وإعادة قوام

البعثة إلى مستواه السابق ينبغي، في رأينا، أن يبدأ على الفور، وأن يستكمل دون إبطاء.

يرحب وفدي بالالتزام الذي قطعه الطرفان بمقتضى بروتوكول لوساكا بتنفيذ وقف إطلاق النار؛ وسحب جميع قوات يونيتا وإيوائها ونزع سلاحها، وتجريد جميع المدنيين من الأسلحة؛ وإكمال تشكيل القوات المسلحة والشرطة الوطنية؛ والمصالحة الوطنية؛ والانتهاء من العملية الانتخابية. وفي ذلك السياق نتوقع استنساب بعثة ثالثة للأمم المتحدة للتحقق في أنغولا للمساعدة في المراحل النهائية من المصالحة الوطنية واستعادة السلام الدائم في أنغولا. ولهذا نعتقد أنه ينبغي تكثيف خطط الطوارئ والمشاورات اللازمة مع البلدان المساهمة بالقوات أو البلدان التي يحتمل أن تساهم بها.

وريثما يتم ذلك، يؤيد وفدي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. كما نحث جميع الأطراف في أنغولا على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لكفالة سلامة وأمن جميع الموظفين الدوليين في أنغولا. وقبل كل شيء، يوجه وفدي نداء قويا الى جميع الأطراف المعنية في أنغولا لاغتنام هذه الفرصة البالغة الأهمية لتحقيق سلام دائم في أنغولا. لقد طال أمد انتظار شعب أنغولا لإقامة سلام دائم في بلده لكيما يتسنى له أن يستأنف أنشطة الحياة الطبيعية وينهض بها وأن يتمتع بفوائد التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلده. ويجب ألا يخيب أمله بعد الآن.

إن وفدي يؤيد مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1396، وسيصوت لصالحه.

السيد علهاي (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يسر وفدي بالغ السرور أن يرحب في مجلس الأمن بوزير الشؤون الخارجية لأنغولا، السيد فينانسيو دي مورا؛ وأشكره جزيل الشكر على بيانه الهام. كما يسرنا بالمثل أن نرى بيننا الأستاذ أليون بلوندان بين، الممثل الخاص للأمين العام. ونود أن نعرب عن عميق تقديرنا للأستاذ بيي الذي دلل، عبر هذه المفاوضات المطولة والبالغة الصعوبة، عن الشجاعة والحكمة النادرة والتفاني والمثابرة.

إن الاتفاق التاريخي المبرم في لوساكا بزامبيا، في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) يشهد على التطورات المشجعة التي حصلت في أنغولا. ولقد قرأنا باهتمام كبير تقرير الأمين العام الصادر في ٤ كانون الأول/ديسمبر حول بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، وتقييمه للحالة في ذلك البلد. إن التقرير، الى جانب رسالة الأمين العام المؤرخة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، والموجهة الى رئيس مجلس الأمن، يعزز الشعور بأن الحالة في أنغولا حققت تحولا كبيرا، وأن هناك رغبة حقيقية لدى الجميع في إكمال الرحلة الصعبة نحو وقف إطلاق النار وتحقيق السلم والمصالحة الوطنية والاستقرار. وإذا كان هذا هو الحاصل فعلا، فإن مشروع القرار المطروح أمامنا، والذي يجري بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وتوسيع نطاق مساعدة الأمم المتحدة الى أنغولا أثناء مرحلتها الانتقالية الأولية، يستأهل التأييد.

لا شك في أنه بسبب أننا سبق أن مضينا في سبيل اتفاق السلم في أنغولا - في مناسبتين، آخرهما قطعنا الطريق كله حتى الانتخابات - توجد لدينا بعض التحفظات. ومن الواضح أن هناك حاجة الى تأكيدات بأن القتال قد توقف بالفعل وأن وقف إطلاق النار يتقيد به. وبالإضافة الى ذلك، حتى وإن كان السيد سافمبي قد أشار الى تأييده للاتفاق، عن طريق معاونيه وعن طريق المذكرات، مازال هناك بعض الشك بأن وجوده الفعلي وموافقته الشخصية ضروريان لتبديد الشواغل المتبقية لدى جيشه ومؤيديه. ونأمل ألا يؤدي القتال العنيف حتى يوم التوقيع الى تقويض قدرة السيد سافمبي على إقناع قواته بالتخلي عن سلاحها والبدء في العملية الفعلية للمصالحة الوطنية الحقيقية. وما من شك في أن هذه القوات في هذه المرحلة ستأتمر بأمره، مما يزيد من حتمية ظهوره الآن. وسيكون هناك الكثير مما يجب القيام به للفصل بين القوات ونزع سلاحها، وإعادة تشكيل الجيش والحكومة، وإكمال الترتيبات للمرحلة النهائية من عملية ١٩٩٢ الانتخابية.

من حسن الحظ أننا أرسينا بموجب القرار ٩٥٢ (١٩٩٤)، الأساس لوجود كاف للأمم المتحدة في أنغولا أثناء مرحلة السلم الأولية لتفادي بعض أوجه القصور التي ابتلت بها جهودنا في مرحلة الانتخابات/السلام الأخيرة. ونظرا لمستوى الارتياب الواضح الذي مازال

قائما بين الطرفين، وكثرة تساؤلات ما بعد الانتخابات التي أثيرت بشأن الانتخابات الأخيرة، وعدم القيام بنزع السلاح في ذلك الوقت، يجب على المجلس أن يتأكد من أن الأمين العام وبعثة يونافيم الثانية يتمتعان بالقوة البشرية والدعم اللذين طلباهما لرصد عملية وقف إطلاق النار والانتخابات بفعالية.

مع ذلك سنسترشد جميعا بالإرادة السياسية التي يدلل عليها الأنغوليون أنفسهم. وعندما تظهر دلائل على أن وقف إطلاق النار، سيظل ساري المفعول وأن خطوات ملموسة تتخذ صوب المصالحة الوطنية، فيمكن توقع أن يتخذ المجتمع الدولي جميع التدابير اللازمة لمساعدة الأنغوليين مساعدة فعالة. وبدون الإرادة السياسية والنية الصادقة، ستبقى العملية كلها هشة وغير مستقرة.

يشعر وفد بلادي بالارتياح إذ يلاحظ بأن المساعدة الإنسانية، حتى وإن تأثرت في بعض المواقع بالقتال العنيف، يبدو أنها عموما تصل الى المحتاجين اليها. ولا يسعنا إلا أن نأمل في أن نتفادى أي كوارث كبرى من المعاناة الى أن تتخذ الحكومة الأنغولية تدابير لمعالجة المشاكل العديدة والتدمير الناجم عن الحرب الأهلية الطويلة الأمد. ومن حسن الطالع أن برنامج إزالة الألغام الشامل في البلاد قد بدأ المرحلة التشغيلية، ويجري جمع المعلومات المطلوبة له.

كما يلحظ الأمين العام، يجب على الطرفين مواصلة التقيد الصارم بوقف إطلاق النار في الميدان، وإلا فإن العملية بأكملها ستفشل من جديد. كما يجب على الطرفين وعلى قادتهما شخصيا اتخاذ تدابير ملموسة لبناء الثقة. وإن لدى أنغولا، بالإضافة الى بقية الجنوب الأفريقي، إمكانية التمتع بمستقبل طيب، لأنها بلد غني يقع في منطقة واعدة. وإن إنذارا زائفا آخر سيكون خطيرا في هذه المرحلة، وهذه حقيقة لاشك في أننا جميعا ندركها.

ولهذا فإن وفدي يؤيد مشروع القرار المعروض علينا تأييدا تاما. فهدفه الرئيسي هو إعادة البعثة الى قوتها الأصلية وتمديد ولايتها لفترة شهرين آخرين لتحديد إمكانية التعويل على وقف إطلاق النار ووضع الخطط الطارئة لعمليات حفظ السلام المحتملة. ونأمل أن تسير الأمور على ما يرام، ونتمنى لشعب أنغولا سلاما دائما واستقرارا ورخاء.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يسرني أن أرحب بوزير الشؤون الخارجية لجمهورية أنغولا، السيد فينانسيو دي مورا، وأشكره على بيانه الهام والمفيد بالنسبة لمجلس الأمن. كما يسعدنا أن نرى هنا الممثل الخاص للأمين العام، السيد بيي، الذي أسهم إسهاما شخصيا كبيرا في إقامة عملية السلام في أنغولا والذي يواصل تيسير العملية الإيجابية في ذلك البلد.

إن روسيا التي بذلت جهودا عديدة، بالتعاون مع الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وشركائنا في فريق المراقبة "الثلاث"، لتحقيق تسوية ناجحة في أنغولا، سرتها كثيرا أنباء التوقيع على بروتوكول لوساكا وسريان مفعول وقف إطلاق النار. لقد تم الوصول الى مرحلة هامة صوب إنهاء حرب الأشقاء في ارض أنغولا التي عانت طويلا وصوب تحقيق المصالحة الوطنية. ونهنئ مخلصين شعب أنغولا على هذا الحدث التاريخي. وكما ذكر الرئيس يلتسن بمناسبة التوقيع على بروتوكول لوساكا، فإن تلك الوثيقة تجسد انتصار المنطق السياسي على عبثية الخسائر في الأرواح والتدمير الناجم عن الحرب.

تأمل موسكو بإخلاص في أن التفاهم المتبادل الذي تم تحقيقه في لوساكا بين الأطراف الأنغولية سينمو خلال تنفيذ الاتفاقات المبرمة فيتحول الى ثقة متبادلة عميقة. ونحن على اقتناع بأن إرساء السلم الدائم في أنغولا لا يمكن تحقيقه إلا كنتيجة للوفاء الصارم من جانب الطرفين بالالتزامات التي قبلاها. ومما له أهمة خاصة هنا هو الامتثال الدقيق من جانبهما لاتفاق وقف إطلاق النار. ونتوجه أيضا بنداء عاجل الى حكومة أنغولا والى يونيتا بوجه خاص بأن تبديا الإرادة السياسية اللازمة، وأن تنهيا بوجه خاص ودون إبطاء مفاوضاتهما بشأن المسائل العسكرية التي لم تحسم بعد في لوساكا، وهي مسألة لها أهمية كبيرة بالنسبة لنجاح عملية السلم.

والوفد الروسي واثق من أن مجلس الأمن سيعتمد بالاجماع مشروع القرار هذا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. ومشروع القرار يوجه بشكل واضح حكومة أنغولا ويونيتا صوب التعاون البناء على أساس اتفاقات بسيسة وبروتوكول لوساكا. والأمم المتحدة من جانبها، وكما هو واضح من مشروع القرار، على استعداد لتزويد

أنغولا بالمساعدة الضرورية لرصد الامتثال الفعال لاتفاق وقف إطلاق النار.

وفي هذا الصدد، نعلق أهمية كبيرة على قرار الأمين العام بالبدء في وزع موظفين اضافيين من الأمم المتحدة والإعادة السريعة لقوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى مستواها السابق.

ويرى الوفد الروسي أن من الأهمية بمكان أن يتم بسرعة إرسال موظفي تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية الى أنغولا، مع الوزع الفوري للمراقبين في الميدان. ونحن نعتقد أن من شأن هذه أن تكون خطوة هامة صوب تعزيز مناخ الثقة، الذي لا يزال انعدامه ملموسا في أنغولا، وأن هذه الخطوة سيكون لها أثر وازع على الطرفين الأنغوليين وستقلل احتمال وقوع مشاكل خلال عملية تطبيع الوضع. ونتوقع أن تتخذ حكومة أنغولا ويونيتا الخطوات الضرورية لضمان سلامة الموظفين الدوليين وأن تقدما الضمانات اللازمة لذلك.

وثمة جانب هام لمشروع القرار هو أنه يرسل الى الطرفين الأنغوليين إشارة واضحة بأن مجلس الأمن على استعداد في المستقبل القريب لإعطاء دور أكبر وأكثر نشاطا للأمم المتحدة في تعزيز التطور الناجح لعملية السلم، طبعا على شرط أن يكون الوضع في أنغولا مؤاتيا.

إن الاتحاد الروسي من جانبه سيبذل ما في وسعه لتشجيع هذا الدور، بما في ذلك إرسال مراقبينا العسكريين الى أنغولا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1994/1396.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، اسبانيا، باكستان، البرازيل، الجمهورية التشيكية، جيبوتي، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، نيجيريا، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٩٦٦ (١٩٩٤).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، اسمحوا لي أن أهنئكم على تبوئكم منصب رئاسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. إننا على ثقة تامة من أنكم ستديرون أعمالنا بطريقة فعالة وسلسة، ولكن أن تطمئنوا بأن بوسعكم الاعتماد على دعم وفد بلادي وتعاونه غير المشروطين. وأود أيضا أن أشكر سليفتكم القديرة، السيدة مادلين ألبرايت، ومعاونيها، على حسن قيامهم بالمهمة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحافل بالنشاط.

لقد أصغينا باهتمام كبير الى البيان الشامل الذي أدلى به توا سعادة السيد فينانسيو دي مورا، وزير العلاقات الخارجية لأنغولا. إن بيانه الواضح والبليغ يساهم في تحسين فهم الحالة البالغة التعقد التي تواجه بلاده في هذه اللحظة الحاسمة. وتشكل كلماته أدلة إضافية على التزام حكومته القاطع بالعمل من أجل تحقيق الهدف الثنائي هدف السلم والمصالحة الوطنية.

كما أود أن أعرب عن تقدير حكومة بلادي للرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس على التزامه الراسخ بالسلم. إن الحكمة السياسية والروح القيادية اللتين أبداهما وهو على رأس حكومته أثناء العملية التي أدت الى توقيع بروتوكول لوساكا تضعانه في صفوف أبرز رجال الدولة في قارته.

ونحن ممتنون أيضا للممثل الخاص للأمين العام على تفاؤله المستمر والنشط، حتى في الأوقات التي بدت فيها المفاوضات تتجه صوب طريق مسدود. وأن معرفته العميقة للوضع وتفهمه للأوجه المعقدة للصراع الأنغولي جعلا الاستاذ بيي شخصية رئيسية في المفاوضات. أنه يستحق منا العرفان الكامل.

قد ألحقت الحرب في أنغولا طوال عقدين ضررا جسيما بالسكان المدنيين وأحدثت أزمة انسانية لها أبعاد كبيرة. إن البرازيليين يرتبطون بالأنغوليين

بأواصر تاريخية وثقافية وعرقية مشتركة. وتربطنا علاقة وثيقة خاصة لا بد أن تتعزز حالما يدخل ذلك البلد الشقيق في النهاية سبيل السلم والاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يستحقه منذ زمن طويل. وهذه من الأسباب الرئيسية التي تدعو البرازيل الى متابعة تطور العملية السياسية في أنغولا بأقصى قدر من الاهتمام.

وتستمد حكومة البرازيل قدرا كبيرا من التشجيع بسبب التوقيع على اتفاق لوساكا. إن هذه الوثيقة تمثل نافذة فرصة لاستعادة السلم الدائم من خلال المصالحة الوطنية. وأثناء هذه العملية التي طال أمدها، كانت هناك أوقات أحزنتنا فيها المعاناة الانسانية الفادحة للشعب الأنغولي والخسائر المفجعة التي أوقعتها الحرب في ذلك البلد طوال عقدين. وكانت هناك أوقات شعرنا فيها بالقلق لأن السلم بدا هدفا بعيد المنال، وكاد يبدو عصيا. وكانت هناك أوقات شعرنا فيها بالإحباط بسبب تتابع الأحداث، فمع كل خطوة صغيرة قدما صوب السلم هناك خطوتان الى الوراء في اتجاه المجابهة العسكرية، مما جعل آفاق السلم أكثر بعدا.

وبعد الانهيار المؤسف لاتفاقات بسيسه، عقدت عدة اجتماعات في مدن مختلفة، دون طائل. ولكن هذه أوقات الأمل والتفاؤل، ونحن على ثقة من أن سلسلة الأحداث الأخيرة تشير بصورة ثابتة الى فصل جديد في تاريخ أنغولا. ومنذ التوقيع على البروتوكول في عاصمة زامبيا، يجري التقيد باتفاق وقف إطلاق النار دون حوادث تذكر. وقد تعهد الطرفان علانية بالعمل صوب هدف السلم والمصالحة الوطنية. وقد عقدت الاجتماعات المقررة للجنة المشتركة في لواندا، وهي رمز للحقبة الجديدة. وهناك تقارير عن اجتماع يزمع عقده بين الرئيس خوسيه ادواردو دوس سانتوس والسيد جوناس سافمبي.

إن بروتوكول لوساكا يستكمل دائرة طويلة مجهدة بدأت في العام الماضي، عندما بدأت يونيتا تقبل صحة "اتفاقات السلم"، ولا سيما صحة انتخابات عام ١٩٩٢، التي جرت تحت إشراف الأمم المتحدة. والقرار الذي اتخذناه توا ليس بالتأكيد قرارا "عاديا". فهو يعبر عن الرغبة القوية لدى أعضاء المجلس والمجتمع الدولي عموما في أن تواصل تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية مساهمتها في عملية السلم في أنغولا عند هذا المنعطف الحاسم.

إننا لم نمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا لمدة شهرين من الناحية الفنية فحسب، إنما نعترف بقرار الأمين العام بالشروع في وزع أفرد إضافيين للبعثة لإعادة قوامها إلى مستواه السابق المصرح به. إننا نعد العدة لوجود موسع للأمم المتحدة في أنغولا لفترة ما بعد لوساكا.

لقد دافعت البرازيل دائما عن تحقيق وجود كاف للأمم المتحدة في أنغولا لتعزيز الفرص من أجل السلم والمصالحة الوطنية. ولقد كنا نؤكد دائما أن عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة منشأة وموزعة باسم المنظمة بأسرها وليس باسم مجلس الأمن وحده. والوفد البرازيلي، في هذا الصدد، وجهه مبدآن أساسيان خلال مدة عضويتنا الحالية في هذا المجلس.

من ناحية، أيدنا دائما أن عمليات حفظ السلام ترمي إلى الإسهام في تخفيف التوترات وتعزيز السلم في الصراعات الإقليمية التي تفرض تهديدا على السلم والاستقرار. ومن ناحية أخرى، دافعنا دائما عن الحاجة إلى ضمان الحياد التام لهذه العمليات إذا ما أريد لها أن تنفذ المهام الموكولة إليها بنجاح. إن هذه العمليات وسيلة للمساعدة في تنفيذ الاتفاقات التي تلتزم بها الأطراف بحرية تنفيذا كاملا.

إن الجهود الدبلوماسية التي بذلتها الأمم المتحدة منذ شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي أسفرت عن التوقيع على بروتوكول لوساكا. والآن، على المجتمع الدولي واجب الموافقة على توسيع وجود الأمم المتحدة في أنغولا.

إن الدروس المستفادة من الماضي القريب أظهرت أنه حتى تصبح مثل هذه العملية فعالة، ينبغي أن تكون معدة ومجهزة بشكل كاف. ومن المهم بنفس القدر ألا تتعرض الموافقة عليها ووزعها الفعلي لتأخيرات لا مبرر لها. إن المجتمع الدولي لا يمكن أن يضيع هذه الفرصة الفريدة لإقامة سلام دائم في أنغولا.

إن السلم في أنغولا يتوج اتجاها ناجحا، بدأ في جنوب افريقيا ثم تقدم توا في موزامبيق. ومع هذا، لم

تسفر بعض العمليات على قارات أخرى حتى الآن عن نفس النتائج الإيجابية. ولقد أعربت البرازيل بالفعل عن رغبتها في الالتزام بتوفير الأفراد العسكريين المطلوبين لغرض حفظ السلم.

وإننا نشجع الأمين العام على أن يقدم، بأسرع وقت ممكن، توصياته بشأن الولاية المرتقبة لعملية للأمم المتحدة في أنغولا. ونحث هذا المجلس على أن ينظر دون تأخير في هذه التوصيات عندما تصبح متاحة. ويحدونا أمل خالص في أن يبذل الأمين العام كل جهد ممكن لتقديم التقرير المطلوب في الوقت المناسب، قبل ٨ شباط/فبراير، حتى يمكن لمجلس الأمن أن يتخذ إجراء في وقت مبكر يؤدي إلى إنشاء ووزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وأضيف أن أي تأخير إنما ينطوي على تفويت مصاحب في تنفيذ بروتوكول لوساكا، بكل ما يصاحب ذلك من مخاطر غير مرغوب فيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يود الوفد الصيني أن يرحب بوزير العلاقات الخارجية لأنغولا في هذا الاجتماع، وأن يشكره على بيانه الهام. ونود أيضا أن نرحب بالممثل الخاص للأمين العام، السيد بيي.

إن الحكومة الصينية لا تزال تتابع عن كثب ومنذ زمن طويل عملية السلم في أنغولا، وتتعاطف بشكل عميق مع الشعب الأنغولي في معاناته من الحروب المتتالية. لذلك، نؤيد الطرفين الأنغوليين في جهودهما لإنهاء الحرب وتحقيق المصالحة الوطنية عن طريق المفاوضات. ويسرنا أن نلاحظ أن الحكومة الأنغولية ويونيتا قد وقعا رسميا - بمساعدة الأمم المتحدة وأطراف أخرى - بروتوكول لوساكا واتفقا على وقف شامل لإطلاق النار ينفذ بعد ذلك، الأمر الذي لا يثير الأمل في إنهاء الحرب الأهلية التي استمرت ١٩ عاما فحسب، وإنما أيضا يكتسي أهمية كبرى للسلم والاستقرار في الجنوب الافريقي.

وبينما يحرز تقدم هام في عملية السلم الأنغولية، فإننا نلاحظ أيضا أن المصادمات العسكرية لا تزال جارية بين الطرفين الأنغوليين من وقت لآخر، وأن المساعدة الإنسانية هناك لا تزال تسير ببطء. وإذا استمرت هذه الحالة، فإن تنفيذ بروتوكول لوساكا بنجاح قد يتعرض للخطر ويمكن ألا تحقق عملية السلم الأنغولية النجاح لعدم بذل جهد نهائي. وهذا ما لا يود المجتمع الدولي أن يراه.

إن السلم والاستقرار أساس الاستقرار الوطني ورفاه الشعوب. واعتزام كلا الطرفين في أنغولا إلقاء أسلحته والسير على طريق الوفاق الوطني يتفق والمصالح الأساسية الطويلة الأجل للشعب الأنغولي وكذلك التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي. لكن التنفيذ العملي للبروتوكول يتطلب إرادة سياسية قوية مستمرة من كلا الجانبين، اللذين تتمثل مهمتهما الملحة في أن يوقفا فورا جميع الأعمال العدائية بغية تهيئة الظروف للوفاق الوطني. إننا ندعو قادة الطرفين إلى أن يجتمعا في وقت مبكر كي يسووا خلافاتهم المتبقية عن طريق الحوار، ويسهموا في السلم والاستقرار الدائمين في أنغولا.

إن القرار الذي اتخذ اليوم يدل على تصميم مجلس الأمن على مواصلة دعم عملية السلم الأنغولية، واستعداد المجتمع الدولي لمواصلة جهوده للمساعدة على تحقيق الوفاق الوطني واستعادة السلم والاستقرار في أنغولا في وقت مبكر، وبالتالي وضعها على طريق التعمير والانتعاش الاقتصادي.

وفي هذا الشأن، أنجزت بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا قدرا هائلا من العمل وقامت بدور هام. لقد ظلت الحكومة الصينية وستظل تقدم دعمها الكامل. وبهذه الروح صوتنا مؤيدين للقرار الذي اعتمد توا.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي أولا بأن أرحب بوزير العلاقات الخارجية لأنغولا، السيد فينانسيو دي مورا، في الوقت الذي يؤكد فيه المجلس التزامه بالتعاون في دعم عملية صنع السلم في بلده.

ونثني في الوقت نفسه على جهود الأمين العام وممثله الخاص، السيد بيي الذي لا يعرف الكلل، في هذه العملية. ونشعر بالامتنان للتقارير الشاملة المقدمة إلينا، التي تتسم بأهمية بالغة لنظرنا في هذا البند.

إن التطورات التي وقعت في أنغولا منذ آخر مرة نظر المجلس فيها في الحالة تطورات سارة، ونأمل أن تتدعم الاتجاهات الإيجابية الآخذة في الظهور. وفي هذا السياق، نثني على حكومة أنغولا ويونيتا بمناسبة التوقيع على بروتوكول لوساكا يوم ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، وبدء سريان وقف إطلاق النار، واستمرار عملية السلم عن طريق المفاوضات التي بدأت يوم الأحد الماضي في لواندا.

إن شعب أنغولا ينبغي ألا تساوره الشكوك حول عزم المجتمع الدولي مواصلة دعم عملية السلم الجارية الآن. ومع هذا، يجب أن يدرك الطرفان أن استعداد الأمم المتحدة لمواصلة جهودها في البلاد وتكريس موارد أكثر لها سيعتمد إلى حد كبير على احترام بروتوكول لوساكا والامتثال له هو وأية اتفاقات أخرى قد يتوصل إليها.

وعند هذه المرحلة المبكرة في تنفيذ عملية السلم، تعتبر حكومة بلادي أن وجود الأمم المتحدة في أنغولا له أهمية خاصة. لذلك، أيدنا القرار الذي اعتمدناه توا بتمديد الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٨ شباط/فبراير من العام القادم، مع الإعادة الفورية لقوام البعثة إلى مستواه السابق.

ووجوده سيساعد على ضمان إنفاذ وقف إطلاق النار، وتعزيز المفاوضات الجارية في لواندا.

ونأمل أن تعزز اتفاقات لوساكا عملية السلام ونرجو أن تكشف الجهود لتحقيق المصالحة الوطنية حتى يتسنى لمجلس الأمن أن ينظر بعين العطف في التقرير الذي سيقدمه الأمين العام عن ولاية جديدة تكون بمثابة عملية جديدة للأمم المتحدة.

إن بلدي يساهم بأفراد الشرطة العسكرية والمراقبين العسكريين لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا ويشدد على أهمية أن تحترم حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على أكمل وجه وفي جميع الأوقات سلامة وحماية جميع الموظفين الدوليين في أنغولا. وهذا من شأنه أن يساعد على تهيئة الثقة وأن يشجع دونما شك المجتمع الدولي على مواصلة مشاركته في أنغولا.

وفي هذا الصدد، أود أن أقول إن حكومتي تنظر بصورة ناشطة في إمكانية المشاركة في بعض المفارز المتخصصة في وجود موسع للأمم المتحدة في أنغولا. ويسعدنا بوجه خاص أن نرى أن توزيع المساعدة الإنسانية يسير بصورة طبيعية في جميع أرجاء البلاد، ونشيد بشكل خاص بإيفاد بعثة مشتركة بين الوكالات إلى أنغولا لإعداد تقييم عن برنامج واسع للمساعدة الإنسانية. كما نرحب ببدء نفاذ برنامج إزالة الألغام التي تتسبب، إلى جانب أدوات متفجرة أخرى، في سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين.

بعد أكثر من ٢٠ عاما من الكفاح، يكون الشعب الأنغولي قد عانى بما فيه الكفاية ويستحق أن يعيش في كنف السلام. ولا يساورنا أدنى شك في أن المجتمع الدولي سيكون على استعداد لدعم هذه المهمة الهامة بتوفير المساعدة والتعاون اللازمين.

وتود حكومتي أن تعرب عن تقديرها للدول المراقبة الثلاث في عملية السلم الأنغولية، ومنظمة الوحدة الافريقية والبلدان المجاورة - وخاصة زامبيا - لمساعيها بغية ضمان التنفيذ التام لاتفاقات السلام وبروتوكول لوساكا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما نود أن نعرب عن امتناننا العميق لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا وأفرادها ومختلف المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة لمساهماتها الكبيرة المستمرة في نجاح عملية صنع السلام في أنغولا، التي بدأت الآن تتحول الى واقع ملموس.

السير ديفيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم، سيدي، على تقلدكم منصب رئيس مجلس الأمن وأن أشكر سليفتكم، السفيرة ألبرايت على العمل الرائع الذي قامت به خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الحافل بالأعمال.

إن توقيع بروتوكول لوساكا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر والاتفاق على وقف إطلاق النار بعد ذلك بيومين هما التطوران الأكثر مدعاة للأمل في العامين الأخيرين من مأساة أنغولا. وعلى حد قول الأمين العام في تقريره، لقد وصلت أنغولا الآن الى عتبة السلم. ونشيد بحكومة أنغولا، التي يجلس بيننا عصر اليوم وزير خارجيتها الموقر - الذي نرحب بوجوده هنا أيما

ترحيب ـ وبالاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) لإبدائهما الإرادة السياسية الضرورية، ونهنئ الأمين العام، وممثله الخاص، الموجود بيننا عصر اليوم أيضا، هو وأفراد بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، على صبرهم الذي لا ينفذ وتصميمهم، الأمر الذي يبدو الآن أنه يؤتي ثماره. ونحن ممتنون أيضا جزيل الامتنان لحكومة زامبيا والدول المراقبة الثلاث لعملية السلام في أنغولا على إسهاماتها القيمة.

ومع أن بروتوكول لوساكا يعد انجازا لا مراء فيه، فإن الوضع على أرض الواقع ما زال هشا. ومن الضروري أن ينفذ الطرفان الاتفاق بسرعة وبحسن نية حتى يتسنى تحقيق السلام الدائم والمصالحة الوطنية في أنغولا. ومن الأهمية بوجه خاص أن يحترما ويصونا الوقف الفعال لوقف إطلاق النار وأن يتباحثا بشأن أي مشاكل تتصل بوقف إطلاق النار في اللجنة المشتركة، دون اللجوء الى التدابير الثأرية.

ولا يمكن أن يُتوقع من المجتمع الدولي أن يفرض السلام في أنغولا، كما أنه ليس مجهزا للقيام بذلك. ولذا فإن وزع عملية جديدة موسعة للأمم المتحدة لن يتسنى إلا إذا ظل وقف إطلاق النار ثاتبا وأبدى الطرفان الالتزام العملي الضروري بالسلام.

ونرحب بالأعمال التحضيرية التي قام بها الأمين العام من أجل بعثة موسعة للأمم المتحدة. ونوافق على أن أية قوة جديدة لا بد أن توزع بسرعة، ونأمل أن تتمكن البلدان المساهمة بقوات من تقديم مفارزها دون إبطاء. ونتطلع الى التقرير الذي يعتزم الأمين العام تقديمه الى المجلس في أوائل العام المقبل.

وريثما يتم ذلك، يسرنا أن الأمين العام يعتزم أن يمضى في وزع المزيد من المراقبين العسكريين وأفراد الشرطة المدنية المأذون بهم بمقتضى بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وقد اشترط، وهو محق في هذا، التقيد الصارم من جانب الطرفين بوقف إطلاق النار وتوفيرهما الضمانات الضرورية لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. ونأمل أن يساهم هذا الوزع في تعزيز أكبر لوقف إطلاق النار.

تقتضي الضرورة الآن بناء الثقة بين حكومة أنغولا ويونيتا. وينبغي أن يتم ذلك، في جملة أمور، عن طريق الاجتماعات المنتظمة للجنة المشتركة لحسم أي خلافات معلقة. وان الاجتماع بين الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي لا بد أن يسهم في توفير الزخم السياسي الضروري من أجل النجاح في تنفيذ بروتوكول لوساكا. وإن مغادرة جميع المرتزقة من أنغولا على وجه السرعة، وفقا لبروتوكول لوساكا، سيعتبر أيضا تدبيرا هاما لبناء الثقة.

إن الحالة الإنسانية في أنغولا لا تزال خطيرة، ولكن مع وقف الأنشطة العسكرية ينبغي أن يتسنى الآن أن تصل المساعدة الانسانية الى المزيد من أرجاء البلاد. ومن الضروري أن يتعاون الطرفان في إيصال هذه المساعدة وأن يضمنا سلامة وأمن موظفي البعثة وجميع موظفي الإغاثة الانسانية.

إن حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، بتقيدهما بالاتفاق الذي أبرماه الآن، هما اللذان سيحددان ما اذا كانت الأمم المتحدة والمجتمع الدولي سيرافقانهما في هذه المرحلة الأخيرة من الطريق الصعب والطويل المؤدي الى السلام. ونتعشم ونأمل أن نمضي كلنا معا على ذلك الطريق.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد ميريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): جددنا اليوم، مرة أخرى، ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا بقوامها الحالي. وقد صوت وفدي مؤيدا القرار ٩٦٦ (١٩٩٤)، الذي بمقتضاه مددت تلك الولاية لمدة شهرين ـ حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥.

ويسعدنا أن نفعل ذلك في حضور وزير العلاقات الخارجية لأنغولا، السيد فينانسيو دي مورا، الذي نرحب به.

قلت "مرة أخرى"، لكن التطورات الأخيرة في أنغولا تسمح بالقول بأن هذا التمديد لولاية البعثة يختلف عن التمديدات السابقة. إذ منذ اتخاذ قرارنا السابق، بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر، وقعت أحداث هامة جدا في أنغولا ـ وبصفة رئيسية، بالطبع، التوقيع بالأحرف الأولى في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، والأهم، التوقيع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر على بروتوكول لوساكا بين حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا). إن هذا الاتفاق الهام جدا

والمفصل، الذي تم التفاوض بشأنه لفترة طويلة، لا بد أن يعد إسهاما هاما في إقامة السلم الدائم في أنغولا، وكذلك المصالحة الوطنية.

إن اجتماع اللجنة المشتركة في لواندا، لرصد تنفيذ بروتوكول لوساكا، هو أيضا بادرة مشجعة.

وبإيجاز، يبدو منذ التوقيع على بروتوكول لوساكا، أن التسوية السياسية الدائمة للصراع الأنغولي قابلة التحقيق. كذلك من الضروري وضع حد للحرب التي دامت لأكثر من ١٩ عاما في أنغولا، التي يجب التأكيد على أن السكان المدنيين قد عانوا الكثير منها.

وفي ضوء هذه التطورات المشجعة صوب تحقيق السلام في أنغولا، يود وفدي أن يشكر ويهنئ تهنئة قلبية الممثل الخاص للأمين العام، الاستاذ بلوندان بيي الذي كان لدأبه المقرون بحماسه الذي لا يفتر أثر كبير على الأحداث التي وقعت في الأسابيع الأخيرة. كما نود أن نهنئ الدول المراقبة الثلاث على عملها، وأن نهنئ المشاركين الآخرين في عملية السلم في أنغولا.

ويجب على الأمم المتحدة أن تسير قدما في أنغولا، وأن ترافق الشعب الأنغولي في سعيه إلى السلم والوفاق الوطني. وفي هذا الصدد، نرحب بقرار الأمين العام القاضي بوزع موظفي بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا على الأراضي الأنغولية إذا سمحت الظروف بذلك. وفيما يتصل بذلك، ذكر الأمين العام في تقريره بحق فكرة ظهرت في القرار الذي اتخذناه توا، عنيت أن الانغوليين كانوا المهندسين الرئيسيين للسلام في انغولا. وهذا يعني، بصورة خاصة، أنه ينبغي للطرفين الانغوليين أن يعملا تماما، وبعزم ووضوح على التقيد بوقف إطلاق النار الذي اتفق عليه يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وهذه الدلالة الملموسة على التزامهما بالسلم كانت دوما الشرط الذي يرتكز عليه وزع موظفي الأمم المتحدة. وينبغي أن يتذكر الطرفان ذلك في الجهود التي يبذلانها في المستقبل من أجل مواصلة وتعزيز وقف الأعمال العدائية والتقيد بوقف إطلاق النار.

إن الشهرين المعطيين لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا سيكونان بلا شك وقتا من النشاط المكثف على الأرض في أنغولا سعيا إلى تحقيق الأهداف التي ذكرتها، وجميع الأهداف المنصوص عليها في القرار. وسيكون الوقت داخل الأمم المتحدة للتفكير العميق بالولاية الممكنة في المستقبل لعملية جديدة للأمم المتحدة في انغولا. وفي هذا السياق، سيكون وفد بلدي، في أواخر كانون الثاني/يناير، في انتظار توصيات الأمين العام، التي سيدرسها بالطبع بعناية بالغة.

لقد بدا السلم في أنغولا، وقبل فترة ليست بعيدة جدا، هدفا يصعب تحقيقه. بيد أن التطورات الأخيرة قربت من تحقيقه. وعلى الطرفين الأنغوليين الآن اللذين هما على وشك بلوغ هدفهما أن يبذلا الجهود الضرورية لإنجاز عملية السلم والمصالحة الوطنية من أجل بلدهما.

السيد السمين (عمان): سيدي الرئيس، في مستهل بياني اسمحوا لي باسم وفد بلادي أن أرحب من خلالكم ترحيبا حارا بمعالي وزير خارجية أنغولا، وكذلك ممثل الأمين العام اللذين يشرفاننا بحضور هذه الجلسة.

لقد شهدت الحالة في أنغولا في الآونة الأخيرة تطورا إيجابيا هاما طال انتظاره. فقد توجت محادثات لوساكا للسلم بين الحكومة الانغولية ويونيتا بعد مفاوضات مضنية طويلة ومعقدة بالتوقيع الرسمي على بروتوكول لوساكا الذي أنهى بصورة رسمية الحرب الأهلية المستعرة في أنغولا منذ عقدين من الزمان، تسببت في إزهاق مئات الآلاف من الأرواح وتدمير واسع للممتلكات.

ويرحب وفد بلادي بالاختتام الناجح لمحادثات السلم والتوقيع على هذه الوثيقة الهامة التي حري بها، وباتفاق بسيس، أن يرسيا الأساس للسلم الدائم في أنغولا.

إن هذا الانجاز الكبير لهو ثمرة دعم المجتمع الدولي للعملية السلمية في أنغولا وترجمة لعزم الحكومة ويونيتا على إحلال السلم في أنغولا وتعبيرا عن إرادة الشعب الانغولي في العيش في سلام ووئام. ويود وفد بلادي هنا أن يهنئ شعب أنغولا على هذه النجاحات الباهرة، وكذلك يحيي القادة السياسيين لكل من الحكومة ويونيتا على تحليهم بالصبر وتجاوزهم لكافة العقبات التي مرت بها مفاوضات السلم في مراحلها المختلفة وعدم تفويتهم فرصة إحلال السلام في بلادهم.

ويحدو حكومة بلادي وطيد الأمل في أن يواصل الطرفان إظهار التزامهما بتحقيق السلم والمصالحة الوطنية من خلال التقيد التام، وعلى نحو يتسم بحسن التوقيت، بنص وروح اتفاق السلم، وخاصة الجزء المتعلق بوقف إطلاق النار.

وفي هذا الصدد، يلاحظ وفد بلادي أنه على الرغم من التوقيع على بروتوكول لوساكا، لا تزال هناك حالات متفرقة من الاشتباكات بين قوات الحكومة وتلك التابعة ليونيتا، رغم دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. ولعل ذلك مرده إلى تأصل روح العداوة والكراهية وعدم الثقة بين الطرفين والتي من الصعب زوالها بين ليلة وضحاها. ونأمل أن تزول هذه المشاعر السلبية بصورة تدريجية وأن تحل محلها روح التعاون والتسامح والوفاق بين أبناء الشعب الأنغولي الواحد.

وبالرغم من أن هذه الحوادث لا تنتقص من أهمية النجاحات التي تحققت فإنه إذا لم يعمد الطرفان إلى منع تفاقمها وتفادي تكرارها قد تضر بالعملية السلمية برمتها. وعليه فإن الطرفين مطالبان الآن أكثر من أي وقت مضى بنبذ العنف، ووقف جميع العمليات العسكرية، والتحلي بأقصى درجات ضبط النفس، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء من شأنه الإضرار بالسلام الوليد، إذ أن المكاسب التي تحققت هشة للغاية ويمكن ببساطة أن تتداعى بازدياد حدة القتال أو نقص دعم المجتمع الدولي للسلم في أنغولا.

ومن هذا المنطلق صوت وفد بلادي لصالح القرار الذي اعتمد للتو والذي جدد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٨ شباط/ فبراير ١٩٩٥ بغية تمكين البعثة من رصد ومراقبة وقف إطلاق النار الذي نص عليه بروتوكول لوساكا.

وفي الختام، أود الإعراب عن امتنان وفد بلادي للأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص لأنغولا والدول الثلاث المراقبة للعملية السلمية في أنغولا وبخاصة زامبيا التي رعت مفاوضات السلم، على إسهامهم الهام والفعال بغية إيجاد حل عادل ودائم للنزاع في أنغولا. ويسعدنا القول بأن تضافر تلك الجهود قد أتى ثماره.

السيد يانييز ـ بارنويفو (اسبانيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن سرورنا لرؤيتكم، سيدي، وأنتم تترأسون أعمال المجلس. ونود أن نؤكد لكم تعاون الوفد الاسباني الكامل معكم.

وأود أيضا أن أنقل تقدير وامتنان وفد بلدي إلى السفيرة ألبرايت، ممثلة الولايات المتحدة، على الطريقة الكفؤة جدا والفعالة التي أدت بها مهامها بوصفها رئيسة للمجلس في تشرين الثاني/نوفمبر.

كما يود وفد بلادي أن يعرب عن الترحيب بوزير خارجية أنغولا، السيد فينانسيو دي مورا، وأن يهنئه على الدور الرائد الذي اضطلع به في فترة تاريخية من تاريخ أنغولا، أي التوقيع على بروتوكول لوساكا.

إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن توا يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقيق في أنغولا حتى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥. وهذا التمديد لا يمكن اعتباره فني الطابع بصورة محضة، لأن اختتام محادثات لوساكا بين حكومة أنغولا ويونيتا يعني أن لهذا القرار الخاص أهمية سياسية خاصة في تحديد مسار عملية السلام. وهذا يعود، بالدرجة الأولى، إلى الارادة التي أظهرها الطرفان، وبمساعدة فعالة من جانب الأمين العام وممثله الخاص، السيد آليون بلوندان بيي والدول المراقبة والدول الأخرى في المنطقة. وإننا نشيد بهم جميعا على جهودهم وعلى النتائج التي تحققت.

ان التوقيع على بروتوكول لوساكا بين حكومة أنغولا ويونيتا في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ والاتفاق على وقف اطلاق النار بين الطرفين قد مهدا السبيل أمام تمكن مجلس الأمن، في المستقبل القريب - إذا دعت الظروف - من النظر الجدي في مسألة التقرير بشأن الوجود الموسع للأمم المتحدة في أنغولا، هذا الوجود الذي يتواءم مع ما اتفق عليه الطرفان في لوساكا واستجابة لطلبهما الينا. وتحقيقا لهذا الغرض، من الحيوي أن يتقيد الطرفان بالالتزامات المنصوص عليها في "اتفاقات دي باز" وبروتوكول لوساكا وأن يواصلا العمل معا لتحقيق المصالحة الوطنية التامة.

وإننا نرحب بحقيقة أن اللجنة المشتركة المنشأة في لوساكا قد شرعت في عملها على التراب الأنغولي، مما يؤدي إلى تهيئة مناخ من الثقة والاحترام المتبادل الذي ينبغي أن يسود وأن يؤتي ثماره في هذه المرحلة الجديدة.

إن تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ورسالته المؤرخة ٧ كانون الأول/ديسمبر التي يعلم المجلس فيها بقراره المضي بإعادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إلى مستواه السابق، وكذلك المعلومات المفيدة جدا التي قدمها شفويا إلى المجلس ممثله الخاص، السيد بلوندان بيي، تؤكد ضرورة تقديم المزيد من الدفع لعملية السلم وضمان التحقق الدولي، مع توخي الحيطة الكاملة المقرونة بالعزم القوي على متابعة العملية.

وبالرغم من عدد من المناوشات والصعوبات الأولية الأخرى، طبقا للأمين العام وممثله الخاص ما زال وقف اطلاق النار المتفق عليه من جانب الطرفين قائما، أساسا منذ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر.

ونظرا إلى هذه الظروف، من الحيوي استعادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إلى مستواه السابق في أقرب وقت ممكن لضمان المراقبة الفعالة لوقف اطلاق النار وكخطوة أولى باتجاه بناء الثقة. وكما يعلمنا الأمين العام في رسالته، تتوقف اعادة وزع هؤلاء الموظفين على التقيد الكامل بوقف اطلاق النار وتوفير الضمانات المرضية من الجانبين بشأن أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة المعنيين.

إن اسبانيا، التي ترتبط بروابط وثيقة من الصداقة والتعاون مع أنغولا، يحدوها وطيد الأمل في أن التزام المجتمع الدولي بعملية السلم في هذه المرحلة الجديدة سيتأكد عما قريب عن طريق القيام بعملية جديدة للأمم المتحدة في أنغولا تساهم مساهمة حاسمة في الوفاء بـ "اتفاقات السلم" وبروتوكول لوساكا.

ونرحب بحقيقة أن الطرفين يدللان على عزمهما الوطيد على وضع هذا الالتزام موضع التنفيذ. لقد آن الأوان للتطلع إلى المستقبل وتحقيق المصالحة وإعادة التعمير في البلاد بينما تمهد الطريق لاقامة السلم الدائم والرخاء للشعب الأنغولي الحقيقي بهما بعد سنوات طويلة من الحرب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل اسبانيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد اندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن. وبامكاني أن أشهد على أن السفيرة البرايت سعيدة جدا بتمكنها من تسليم مقاليد الرئاسة لكم. ونحن على ثقة بانكم ستواجهون تحديات منصبكم بصورة تبعث على الاعجاب، وبإمكانكم أن تعولوا على تأييدنا التام ومساعدتنا في هذا الصدد.

وإننا ندين بالشكر للسيد بلوندان بيي، الممثل الخاص للأمين العام، على جهوده التي لا تعرف الكلل، ونشاطه وتفانيه في سبيل قضية مساعدة انغولا على السير نحو تحقيق السلم الدائم. وأعلم أنه عمل بصورة وثيقة مع الدول المراقبة الثلاث، بما فيها مبعوثنا الخاص إلى لوساكا، السفير بول هير، لتحقيق الأهداف التي نتشاطرها جميعا.

كما أود أن أرحب بوزير العلاقات الخارجية لأنغولا وأن أعرب عن الأمل بأن تتمكن حكومة بلاده والمجلس من مواصلة تسجيل تطورات إيجابية في أنغولا.

وبسرور عظيم تمكنا من خلال هذا القرار من الترحيب بتوقيع بروتوكول لوساكا. وهذا الاتفاق طال أمد انتظاره ويؤذن باتخاذ خطوة هامة صوب المصالحة الوطنية التي روج لها بنشاط المجتمع الدولي أثناء السنوات العديدة الماضية. ونتوقع أن تحظى جميع أحكام بروتوكول لوساكا بالتقيد الصارم من جانب الطرفين.

وفي حين نشعر بالتشجيع بالاعلان عن وقف اطلاق النار الذي يبدأ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، نود أن نعرب عن قلقنا حيال استمرار مزاعم انتهاكات وقف اطلاق النار من جانب الطرفين. والقرار الذي اتخذ توا يؤكد على أهمية الاحترام الكامل لوقف اطلاق النار من جانب الطرفين.

ومن المهم أن يبذل الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي شخصيا كل جهد ممكن لوضع ترتيبات لعقد اجتماع بينهما في أقرب وقت ممكن وذلك للسير قدما بعملية السلم بكل سرعة ممكنة.

وفي الختام، اسمحوا لي مرة أخرى أن أنضم إلى زملائي في المجلس الذين أعربوا عن عظيم الارتياح ازاء هذه الخطوة الكبرى للسير قدما صوب تحقيق

السلام الدائم في أنغولا. والرحلة لم تكتمل بعد، لكن السبيل أمامنا واضح.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اننا نشكر وزير العلاقات الخارجية لأنغولا على بيانه الهام. وإننا نقدر حضور الممثل الخاص للأمين العام هنا اليوم، السفير بلوندان بيي.

طوال أكثر من عام حاول المجلس اقناع الطرفين في أنغولا، وعلى الأخص الممثل الخاص للأمين العام، بسلوك سبيل المفاوضات واستمالتهما إلى هذا السلوك من أجل حل خلافاتهما وإنهاء الحرب الأهلية المأساوية في أنغولا. وكان التقدم بطيئا، والنكسات عديدة. وكان هذا مبعثا لخيبة الأمل - وعلى نحو مزعج عندما رافقت المفاوضات اندلاع قتال خطير ترك آثارا وخيمة على الشعب الأنغولي.

ولابد من الاعتراف بأن التقدم المتقطع في المفاوضات لا يثير الدهشة نظرا لانعدام الثقة بين الطرفين، وخصوصا عشية رفض يونيتا من قبل للعملية السياسية. ومع ذلك، وبفضل جهود الممثل الخاص، ودعم حكومة زامبيا والدول المراقبة الثلاث ومواظبة الطرفين نفسيهما، شهدنا بعض التقدم الفعلي في الأسابيع الأخيرة. وتم التوقيع على بروتوكول لوساكا بالأحرف الأولى وأعلن عن وقف اطلاق النار.

واليوم، يؤكد لنا الأمين العام أن وقف اطلاق النار ما زال ساري المفعول بشكل عام ونؤيد قراره في هذه الظروف القاضي بالمضي بإعادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إلى مستوياته السابقة، بشرط أن يجري الامتثال الصارم لوقف اطلاق النار وضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة.

وينبغي أن تكون هذه الخطوة تدبيرا هاما من تدابير بناء الثقة بين الطرفين، وأن توفر معلومات وضمانات للمجتمع الدولي. ونرحب بالتقدم الذي تمثله هذه التطورات. ونحث الطرفين على أن يواصلا السير على طريقهما الحالي، وأن يكفلا الوفاء بأهداف بروتوكول لوساكا.

وكما يشير القرار الذي اعتمدناه توا، فان المجتمع الدولي على استعداد لتقديم يد العون. وهذا المجلس، على وجه الخصوص، مستعد للنظر في استحداث وجود موسع للأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ اتفاق لوساكا وإعمار أنغولا. والشرط الأساسي هو السلم. ونحن نحث الطرفين الأنغوليين على ألا يضيعا الفرصة المتاحة في هذه اللحظة. ونيوزيلندا، التي تساهم فعلا بقوات في بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا - بما في ذلك رئيس الأركان الحالي، تنظر بجدية في المساهمة التي يمكن أن تقدمها في وجود الأمم المتحدة الموسع.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أضم صوتي الى أصوات المتكلمين السابقين جميعا الذين رحبوا بوجود سعادة وزير خارجية أنغولا هنا اليوم، وببيانه الهام. أود أيضا أن أهنئ وزير الخارجية على التطورات السارة التي توصل اليها بلده بعد سنوات طويلة من الاضطراب والصراع والدمار. وتأمل حكومة باكستان مخلصة أن تواصل أنغولا، من الآن فصاعدا، إحراز التقدم، وأن تبرز كبلد قوي وموحد في القارة الافريقية.

كما ندين بعميق الامتنان للأمين العام، ولممثله الخاص الاستاذ بلوندان بيي على ما أبداه من تفان وتصميم ومهارة دبلوماسية في تنفيذ ولايته في أنغولا.

لقد صوت وفدي مؤيدا القرار المتخذ توا، يحدوه أمل وإيمان صادقان، بأن يواصل قادة أنغولا التحلي بنفس الحنكة السياسية التي حولت بروتوكول لوساكا الى حقيقة. ونأمل كذلك أن تتمكن حكومة أنغولا الآن من البدء بإخلاص في عملية اعادة بناء وتعمير بلدها الذي دمرته الحرب، وأن يساعدها المجتمع الدولي في تحقيق هذا الهدف المحمود.

ختاما، يود وفدي أن يشيد بالدول المراقبة الثلاث وبحكومة زامبيا على جهودها الدؤوبة التي أسهمت بها هذا الاسهام العظيم في عملية السلم في أنغولا وفي التوقيع على بروتوكول لوساكا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل رواندا.

يود وفدي أولا أن يرحب بسعادة السيد دي مورا، وأن يهنئه على وجوده هنا في هذه اللحظة الحاسمة من تاريخ بلاده.

ووفدي يشيد بالأمين العام على تقريره الممتاز عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. إن المحتوى التاريخي لهذا التقرير يفسر ويبرر رياح الأمل التي تهب على انغولا وعلى عمل مجلس الأمن. كما يغتنم الوفد الرواندي هذه الفرصة ليثني ثناء عاطرا على الاستاذ بلوندان بيي، الممثل الخاص للأمين العام، على العمل الرائع الذي أنجزه بحثا عن سلم عادل ومنصف ودائم في أنغولا.

والواقع أن مسيرة السلم في أنغولا كانت حافلة بالعقبات التي كادت تحبط مشاعر من تحلوا بالارادة السياسية الصادقة في سعيهم وراء السلم العادل والدائم في ذلك البلد الذي عانى طويلا من حرب أهلية ضروس وما خلفته من صدمات قاتلة.

ثم جاء التوصل الى بروتوكول لوساكا الذي قدم في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ووقع في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ليزيد من فرحة وفدي وسروره لأن مهمة صناع السلم قد أنجزت ببراعة فائقة أحيت في نفوسنا الأمل في المستقبل، ولا يفوت الوفد الرواندي أن يتوجه بآيات الشكر الى جميع القوى التي ساعدت بشكل مباشر أو غير مباشر على استهلال عهد جديد من السلم يفضي الى المصالحة الوطنية والتعمير والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أنغولا التي شتتتها الحرب ومخلفاتها المهلكة.

وبغية الحيلولة دون أي حيد محتمل، مهما كان طفيفا، عن وقف اطلاق النار المبرم في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، يؤيد وفدي فكرة إعادة قوام بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى مستواه السابق، وهو ٣٥٠ من المراقبين العسكريين و ١٢٦ من مراقبي الشرطة، مدعومين بعدد كاف من الموظفين الدوليين والمحليين.

وما من شك في أن المراحل الأولى لتنفيذ أي اتفاق للسلم تكون دائما حساسة وهشة، وبالتالي فإن المجتمع الدولي - الذي يمثله مجلس الأمن في هذه الحالة - مدعو الى مضاعفة حذره تجاه مسألة أنغولا التي يشيد وفد بلادي بنهايتها السياسية الموفقة.

واستنادا الى تقرير الأمين العام المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، يرحب وفد رواندا بالآفاق المفتوحة الآن لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في رواندا، التي يمكن أن تسهم في جعل هذا العهد الجديد من السلم والمصالحة الوطنية في أنغولا عهدا لا رجعة فيه.

من المناسب أيضا أن نرحب بتخطيط الطوارئ والاستعدادات الأخرى التي يقوم بها الأمين العام لتيسير تقديم المساعدة المتنوعة الى أنغولا وهي تواجه التحدي الكبير المتمثل في تنفيذ اتفاقات السلم وبروتوكول لوساكا. ووفدي يثني على الارادة السياسية الصادقة التي تبديها حكومة جمهورية أنغولا ويونيتا، الطرفان اللذان فتحا صفحة مجيدة في تاريخ افريقيا المعاصر، بوضع نهاية لحرب بين الأشقاء دامت ٢٠ عاما.

إن مثال أنغولا، وإن جاء متأخرا، سيبقى دائما مثالا لا معا في سجلات تاريخ افريقيا ودبلوماسية الأمم المتحدة، ومصدرا لفرح وسعادة الشعب الانغولي والمجتمع الدولي. وفي هذا السياق، من المفيد والمستصوب تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا الى ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، وحث الطرفين السابقين في الصراع الانغولي على توخي الدقة في تنفيذ اتفاقات السلم وبروتوكول لوساكا.

ختاما، يناشد وفدي جميع البلدان، وبخاصة البلدان التي تبيع الأسلحة وتحسن اقتصاداتها بإذكاء التوترات في افريقيا - ونذكر هنا على سبيل المثال لا الحصر بكاتنغا وبيافرا ورواندا وموزامبيق وأنغولا - طبعا - وهي نفس البلدان التي تحاول الآن جاهدة أن تخمد النيران التي أشعلتها - يناشدها بأن ترسل الى افريقيا الجرارات والحاسبات الالكترونية والأدوات الأخرى التي نحتاجها لإعادة بناء بلداننا، بدلا من الأسلحة والمرتزقة.

فكيف يتوقعون من افريقيا أن تنمو، اذا كنا لم نتعلم إلا كيف نقتل بعضنا البعض؟ إن الأموال التي أنفقت في هذه الممارسة كان من الأفضل استخدامها في تنمية هذه البلدان والمال والوقت المكرسان لاعادة بناء الممتلكات التي دمرتها حرب أشعلت من الخارج كان من الممكن أن يساعدا بلداننا في تحقيق انتعاشة اقتصادية قوية. والبلدان التي مولت ودعمت الحروب

بين الأشقاء في أنغولا، عليها الآن واجب أخلاقي بأن تشارك الانغوليين في التعمير الوطني.

لقد صوت وفدي مؤيدا القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، لأنه يرمز الى تصميم المجتمع الدولي الجدير بالثناء على مواصلة دعم المصالحة الوطنية والسلم والاستقرار السياسي في أنغولا.

الآن، استأنف مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.